رع ألول: القانون إلقطاعي وإلمبراطوري اتخذ القانون إلقليمي في ألمانيا شكلين رئيسيين وهما القانون الريفي والقانون المدني)القوانين الحضرية(. وكان للمدن الحرة قوانين وضعت من قبل الفقهاء وبعضها شكلت مجموعة من ألعراف المدن أشكاًال التجارية وقد اعتمدت بعض من التصرفات والعقود. كما وضعت ألمانيا دستوران ابتداء من القرن السادس عشر، ودستور Carolina الجنائي)1532(، الفرع الثاني: اعتماد القانون الروماني في وقت مبكر تبنى إلمبراطور الروماني أللماني " أوتو" الثالث تصنيفات "جستنيان" كقانون إمبراطوري ألماني. وأثار هذا المفهوم رد فعل ملوك انجلترا وفرنسا واسبانيا والبرتغال الذين يخشون من أن دراسة وتطبيق القانون الروماني في مملكتهم قد يبرران ادعاءات ألباطرة بالتفوق السياسي عليهم. وكانت مدرسة القانون الطبيعي الحديث حول أصول القوانين الوطنية منتعشة للغاية في ألمانيا والتي تجعل من القانون الطبيعي قانونا عالميًا وغير قابل للتغيير ومستمدًا من الطبيعة البشرية. ويعتبر سافيني مؤسس المدرسة التاريخية أللمانية أن القانون مثل اللغة ينشأ في الوعي الجماعي للشعب ويعبر عن نفسه من خالل العرف. وكان للثورة الفرنسية تأثير كبير في ألمانيا، حيث ساهمت في إحياء القومية أللمانية وإقامة دولة ألمانية موحدة)1871(و دفعت ألمانيا لتقنين قانون وطني موحد الذي أدى فيما بعد إلى إصدار العديد من التقنينات الرئيسية، 1900 المطلب الثاني: تدوين القانون يعد تدوين القانون ظاهرة مبكرة في العالم الجرماني، فقبل الثورة الفرنسية وإصدار القانون المدني الفرنسي في عام 1804 اندفع البعض، وال سيما "ماريا تيريزا" من النمسا)1740-1780 و"فريدريك الثاني" من بروسيا)1740-1786(بإرادة إصالح قوية بتدوين القانون. وتمت ترجمة القانون المدني الفرنسي الذي أصدره نابليون بونابرت في عام 1804 إلى لغات أخرى كاللغة إليطالية والهولندية وأللمانية ليتم نشره وتطبيقه في بعض المناطق من هذه الدول. وبداية من منتصف القرن التاسع عشر بعد عام ، 1848 الفترة التي شهدت الثورات في بلجيكاوفرنسا وإيطاليا وألمانيا والنمسا والمجر وبولندا بدأت القومية تزدهر في ألمانيا. وتم تحقيق التطلعات في توحيد القانون جمركي)1833-1888(والنقدي)1849-1869(.

lakhasly.com © تم تلخيص النص بواسطة موقع لخصلي